أثر تقلبات سعر الصرف علي الصادرات والواردات في جمهوريه مصر العربيه للفتره (٢٠١٥ : ٢٠١٩)

عمرو محمد فريد سيد سليمان

المستلخص:

حيث هدف البحث إلي تحليل تطورات سعر الصرف في جمهوريه مصر العربيه في الفتره (٢٠١٥: ٢٠١٩) ، أثر تقلبات سعر الصرف علي الميزان التجاري المصري في الفتره (٢٠١٥: ٢٠١٩) ومعرفه أثره بصفه عامه علي الصادرات والواردات ، ومن هنا يمكن العمل علي معالجه ذلك ، ولذلك أستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي نظراً لملاءمته لطبيعه بحثه ، وقد تبين أن تقلبات أسعار الصرف تأثر علي الميزان التجاري المصري ، وان هذا التأثير لسعر الصرف علي الميزان التجاري هو ناتج عن الأثر الذي تتركه تقلبات سعر الصرف علي مكونات الميزان التجاري (الصادرات – الواردات) ومن أهم التوصيات تفعيل نظام صرف أكثر ملائمه للأقتصاد المصري بما يتناسب مع ظروف الأقتصاد وماهو متوفر من موارد ، وضع نسبه محدده من حجم التحويلات الخارجيه إلا للضروره القصوي لتلبيه متطلبات الأمن الأقتصادي من خلال الحد من الأستيرادات الذي يعد أساس لتسريب للعمله الأجنبيه للخارج، أتباع سياسات جمركيه إيجابيه تهدف إلي تقليل إستيراد السلغ الغير ضروريه، توفير سبل لتمويل المشاريع الأنتاجيه الأستراتيجيه القادره علي النهوض بالقطاعات الأنتاجيه للبلد مما يحقق زياده قيمه الصادرات تدعيم الهيئات والقطاعات السلعيه بكافه الوسائل مما يؤدي إلي زياده مساهمتها في تنميه الأقتصاد وتنوع مصادر الدخل القومي وبالتالي يقل الطلب علي إستيراد بسبب زيادة الأنتاج المحلي و تسهيل تصدير الفائض إلي الأسواق الخارجيه .

Abstract :

The current study aimed to analyze the exchange rate in Egypt from 2015 to 2019, and the effect of exchange rate fluctuations

on the Egyptian trade balance from 2015 to 2019 and its impact on imports and exports in general, thus the ability to deal these changes. So, the researcher used the descriptive survey method because of it is suitable to the nature of its research, as well as it was found that exchange rate fluctuations affected the Egyptian trade balance and this the exchange rate effect on the trade balance is the due to the impact of exchange rate fluctuations on the trade balance components (exports and imports). The most important recommendations are the activation of a more suitable exchange system for the Egyptian economy in accordance with the conditions of the economy and the available resources, setting a specific percentage of the external transfers except for the maximum necessity to meet the requirements of economic security by imports decreasing, which is a leaking factor of foreign currency abroad, following positive customs policies aiming to reduce unnecessary imports, and providing means to finance the productive and strategic projects capable of promoting the productive sectors of the country, thus increasing the value of exports, strengthening the commodity sectors and bodies in all means, thus increasing their contribution to the economy development and diversifying the national income sources, thus reducing the demand for imports due to increasing domestic production and facilitating the export of surplus to external markets .

أولاً : المقدمه والأحساس بالمشكله

تعتبر آليه سعر الصرف العنصر الأهم في التفكير المالي الحديث نظراً لما تكتسبه من أهميه بالغه في تعديل وتسويه الميزان التجاري ، ولقد شهد الفكر الأقتصادي خلال الفتره من (٢٠١٥ :٢٠١٩) ظاهره الأرتفاع المتزايد في الأسعار ، فأصبح سعر الدولار في تزايد مستمر مما إدي إلي قله قيمه الجنيه المصري ، والأرتفاع الزاحف في الأسعار في هذه الفتره وتعدد أشكاله ومصادره قد أضافت أبعاد اخيره في معادله معقده طرفها الأول هو الأستقرار في الأسعار وطرفها الثاني هو الأهداف الأقتصاديه لذلك النظام وأصبح استقرار الأسعارهدفاً إقتصادياً تسعي إليها جميع الأنظمه الأقتصاديه ، وأن من الأهداف المهمه لأغلب دول العالم هو الوصول إلي سعر صرف حقيقي يقترب من السعر التوازني والأبتعاد عن المغالاه فيه ، وقد أثر التوسع في التجاره وأرتفاع وزنها بالأقتصاد المصري العالمي وزياده التدفقات الرأسماليه بين البلدان فضلاًعن تسارع معدلات التضخم في العالم علي أنتشار أسعار الصرف الحقيقيه إذ استخدمت في التحليل الأقتصادي ومتابعه أثار السياسه الاقتصاديه علي القدره التنافسيه للاقتصاد المحلي فضلاً عن أثره الكبير في التعبير عن قيمه العمله إلا أن فاعليه هذا السلوك بدأت تنخفض أثر أنسياب السلع الأجنبيه (العاليه الجوده ومنخفضه السعر) علي زياده الطلب المحلي عليها في الوقت الذي أنخفض الطلب المحلي علي السلع المحليه مسبباً انخفاضاً في أسعار الصرف الحقيقيه ، ونظراً لكون الدوله مثلها مثل الأفراد لا يمكنها انتاج جميع السلع ، فأن الكل يستفيد من قيام كل دوله بإنتاج السلع التي تتمتع بها بصيغه مطلقه ، وسد ماتحتاج إليه من خلال مبادله الفائض من هذه السلعه بالسلع المنتجه في دول أخري ، و في هذه الحاله فأننا بصدد التعامل بمصطلح سعر الصرف والذي يعتبر أهم المتغيرات التي تؤثر تأثيراً كبيراً علي مجمل المتغيرات الأقتصاديه ، فمن خلاله يتم تقييم السلع والخدمات المحليه من قبل المستثمرين ، والتجار الأجانب ، وأن استقراره يعكس الاستقرار الأقتصادي للبلد، ويتميز بكونه الأداة التي تربط بين قيمه السلع والأصول في الأسواق المحليه ونظيرها في الأسواق الخارجيه (العالميه) فهو يعكس الآثار الإيجابيه علي معظم مفردات

الأقتصاد ومن خلال التحكم به تستطيع الدوله عندما يكون أقتصادياً في وضع سليم ان تحقق فائضاً في ميزانها التجاري ، حيث تسعي جميع دول العالم للحصول علي ميزان تجاري يميل لصالحها أو علي الأقل يكون متزن ، فهذا الوضع يضمن زيادة التدفقات النقديه الداخله الي البلد عن طريق الأستثمارات وغيرها وهذا يؤدي الي دعم العمله المحليه ، ونظراً لحساسيه أختلال هذا الميزان تتجه أغلب دول العالم إلي ابرام اتفاقيات ثنائيه يتم عن طريقها تحديد مجالات التبادل التجاري فيما بينهما من أجل ان يكون هناك توازن بين عمليه التصدير والأستيراد .

ثانياً : مشكله البحث

يعاني الأقتصاد المصري من اسعار صرف عملات الدول الأخري المتعامله معه وأنعكس ذلك علي تدهور القيمه الشرائيه للجنيه المصري ،ومن هنا تؤثر تلك التغيرات علي مجمل الأنشطه الأقتصاديه وعلي حركه التجاره للأسواق الخارجيه وخصوصاً الميزان التجاري حيث أن مقدار استجابه الميزان التجاري للتقلبات التي تحدث في سعر الصرف تتوقف علي متغيرين رئيسين هما قيمه الصادرات وقيمه الواردات .

ثالثاً : أهميه البحث

تتمثل أهميه البحث في الدور الذي يلعبه سعر الصرف للعمله المحليه ، والثبات في أستخدامها بدلاً من العملات الأجنبيه الأخري ، في دعم النشاط الأقتصادي وتحسين المستوي الأقتصادي مما ينعكس إيجابياً في تحقيق الأهداف الأقتصاديه ،ومعرفه الأثار السلبيه في حاله أنخفاض الثقه في العمله المحليه ، وهل لهذه التقلبات تأثير علي الميزان التجاري ،ومدي تأثيرها علي قيمه الصادرات وقيمه الواردات .

رابعاً : هدف البحث

١- تحليل تطورات سعر الصرف في جمهوريه مصر العربيه في الفتره (٢٠١٥: ٢٠١٩)

٢- أثر تقلبات سعر الصرف علي الميزان التجاري المصري في الفتره (٢٠١٥: ٢٠١٩) ومعرفه أثاره الإيجابيه والسلبيه بصفه عامه علي الصادرات والواردات.

خامساً : فروض البحث

١- أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر بصوره كبيره بصفه عامه علي الصادرات والواردات والمستوي العام للأسعار في الفتره (٢٠١٥ :٢٠١٩)

٢- لذلك فإن الفرض الرئيسي لهذا البحث هو وجود علاقه معنويه ذات داله أحصائيه بين تقلبات سعر صرف الجنيه المصري وقيمه الصادرات والوردات

سادساً : منهجيه البحث

أستخدم الباحث المنهج الوصفي في وصف وتحديد مفهوم واهميه وأهداف و أنواع وعناصر ومحتوي تحرير سعر الصرف من جميع الجوانب أثره بصفة عامة على الصادرات والواردات والمستوى العام للأسعارفي الفتره (٢٠١٥- ٢٠١٩)

سابعاً : خطه البحث

أولاً : الأطار النظري لسعر الصرف

ثانياً : تحليل تطورات سعر الصرف في جمهوريه مصر العربيه في الفتره (٢٠١٥: ٢٠١٩)

ثالثاً : أثر تقلبات سعر الصرف علي الميزان التجاري المصري في الفتره (٢٠١٥: ٢٠١٩) ومعرفه أثره بصفه عامه علي الصادرات والواردات

أولاً : الأطار النظري لسعر الصرف

مفهوم الصرف:

الصرف هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى إستعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج العملات الدولية بل كل شخص يتنقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملات الدول التي يود الذهاب إليها ولو كان سائحا ويجد نفسه حينئذ مضطرا للقيام بعمليات الصرف.

وتتم عمليات الصرف فيما يسمى بسوق الصرف (Marchéde change) وهو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة، ولكن هذا المكان ليس محدود الحيز الجغرافي، وإنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف Camistes) (في كل البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم بالإضافة إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في غرفة خاصة بالصرف موجودة على مستوى البورصة. (لطرش : ٩٥-٩٦)

والسؤال المطروح: على أي أساس تتم عملية صرف العملات؟

في الواقع يتم ذلك كأي سلعة أخرى ، بناءاً على عرض العملات والطلب عليها ، فإن الطلب والعرض الخاص بالعملات هو عمليتان مشتقتان إلى حد ما ويعني ذلك أن الطلب مثلا على العملات الأجنبية هو تابع للطلب على السلع الأجنبية ونفس الشيْ بالنسبة إلى العرض، ولكن هذا لا يجعلنا ننفي إمكانية الطلب والعرض الخاصتين

بالعملات الأجنبية كعملتين مستقلتين عن إجراء الصفقات التجارية ويحدث هذا الأمر بصفة أساسية أثناء القيام بعملية المضاربة .

وهناك عدة تعاريف لأسعار الصرف ومنها:

تعريف١: إن العلاقة بين الدولة والعالم الخارجي تطرح لنا مشكلة ذات طبيعة نقدية، أي كل وسيط يرغب في شراء منتجات من دولة أخرى فإنه يجب أن يقتني عملة هذه الدولة ، ولتغيير عملة لابد من وجود نسبة لمبادلة العملة بعملة، ويسمى هذا الثمن بسعر الصرف. (لطرش : ٢٢)

تعريف٢: " سعر تبادل العملات بين بعضها البعض ". (عبد البر : ١٠٤)

تعريف٣: " عدد الوحدات من العملة الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية أو العكس " ويمكن القول أنه هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو العكس. (قدي : ١٠٢)

أهميه سعر الصرف:

يؤثرسعر الصرف تأثيرا كبيراً في الأنشطه الأقتصاديه الخارجيه التي تقوم بها إي بلد سواء كان نشاط تجاري أو نشاط أستثماري ، ويعد سعر الصرف مرتكزاً محورياً في السياسه النقديه .

يؤثرسعر الصرف تأثيرا كبيراً في الأنشطه الأقتصاديه الخارجيه التي تقوم بها إي بلد سواء كان نشاط تجاري أو نشاط أستثماري ، ويعد سعر الصرف مرتكزاً محورياً في السياسه النقديه .

ويستعمل كهدف اتجاه العملات الأخري في تخفيض التضخم وهذا مايتلاءم ، مع الهدف النهائي للسياسه النقديه ، لأن سعر الصرف يمثل التكاليف والأسعار داخل البلاد وخارجه ويمكن استعماله كمؤشر علي تنافسيه البلد أي علي ميزان المدفوعات

إذ يؤدي أرتفاع سعر صرف العمله المحليه إلي أرتفاع قيمه السلعه المنتجه محلياً والموجهه للتصدير وانخفاض في أسعار الواردات والعكس صحيح.

حيث أن سعر الصرف يسعي لتحقيق التوازن الأقتصادي الداخلي والخارجي حيث يتمثل التوازن الداخلي بتحقيق استقرار الأسعار والأجور والعماله الكامله إما المقصود بالتوازن الخارجي فهو توازن ميزان المدفوعات والأيرادات الخارجيتين . (معروف : ٢٨٢)

أهداف سعر الصرف:

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

ـ **مقاومة التضخم:** يؤدي تحسن سعر الصرف إلى إنخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون الإنخفاض في تكاليف الإستيراد أثر إيجابي على إنخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها.

ـ **تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي -الذي يجعل الإقتصاد أكثر تنافسية- إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة إلى التصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم إستيرادها

ـ **توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند إرتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي...(مواد أولية، زراعية) نتيجة إنخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة

الشرائية للعمال، وعند إنخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن إنخفاض سعر الصرف الإسمي فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع القدرة الشرائية للأجور.

ـ **تنمية الصناعة المحلية:** يمكن للبنك المركزي إعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام ١٩٤٨ م بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات وفي مرحلة ثانية قام بإعتماد سياسة العملة . (Salvatore : ٥٠٧) (حميدات :١١١)

أدوات سعر الصرف:
لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل أهمها:-

تعديل سعر صرف العملة: لما ترغب السلطات في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت أما عندما تدخل في ظل نظام سعر صرف عائم فتعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة.

وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط : إتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كبير من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الإنتاج العالمي ، ضرورة إتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للإرتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن إرتفاع الصادرات ، ضرورة توفر إستقرار في الأسعار المحلية ، عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها ، إستجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير .

إستخدام إحتياطات الصرف: في ظل أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند إنهيار عملتها تقوم ببيع العملات

الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الإحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية .

إستخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي بإعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر إنهيار العملة، في النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية، إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.

مراقبة الصرف: تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم إستخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي، ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية ، منع التسوية القبلية للواردات ، الإلتزام بإعادة العملات الأجنبية المحصل عليها في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محدده ، تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة ، حسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج ، نشير إلى أن معظم الدول بدأت تتخلى عن مراقبة الصرف بعد إنتشار ظاهرة التعويم.

قامة سعر صرف متعدد: يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة.

ومن أهم الوسائل المستخدمة هو إعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو أدوات القطاعات المراد دعمها وترقيتها ، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي (نعمه :٦٨) (قدي: ١٣٤-١٣٥)

أنواع الصرف:
يمكننا الحديث على عدة أنواع للصرف، يتميز كل نوع منها بخصائص أساسية ويطرح خيارات أمام المقدم على شراء العملات الأجنبية ونتحدث هنا عن الصرف نقدا والصرف لأجل، ثم نتحدث عن خيارات الصرف.

*** الفرع الأول: الصرف نقداً Change au comptant**

*** الفرع الثاني: الصرف لأجل Change à terme أ**

أنواع سعر الصرف وعادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف:
سعر الصرف الإسمي: هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فإرتفاع سعر عملة ما يؤثر على الإمتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

ينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد .

سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الإقتصاديين في إتخاذ قراراتهم فمثلا إرتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع إرتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الإرتفاع في العوائد لم يؤد إلى أي تغيير في أرباح المصدرين .

سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى ويمكن قياسه بإستخدام مؤشر لاسبيرز « La speres » للأرقام القياسية . (قدي : ١٠٣ -١٠٤ - ١٠٥)

العوامل المؤثر في سعر الصرف:
توجد هناك مجموعة عوامل رئيسية تؤثر في سعر الصرف هي مستويات الأسعار النسبية،

التعريفات الجمركية والحصص، تفضيل السلع الأجنبية على المحلية والإنتاجية. وسنبين الآن كيف يؤثر كل عامل من هذه العوامل على سعر الصرف مع إفتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها: وسنفترض أن أي شيء يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية لأن السلع المحلية سوف يستمر بيعها جدا حتى عندما تكون قيمة العملة المحلية مرتفعة وبالمثل أي شيء يؤدي إلى زيادة الطلب على السلعة الأجنبية بالنسبة للسلع المحلية يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة المحلية لأن السلع المحلية سيستمر بيعها جدا فقط إذا كانت قيمة العملة المحلية منخفضة

ـ سعر الصرف الفعلي الحقيقي:الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن لأجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الإسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

ـ **مستويات الأسعار النسبية:** حسب نظرية تعادل القوة الشرائية، عندما ترتفع أسعار السلع المحلية (مع بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابتة) ينخفض الطلب على السلع المحلية ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الإنخفاض حيث يمكن الإستمرار في بيع السلع المحلية بطريقة جيدة، وعلى العطس إذا إرتفعت أسعار السلع الأجنبية بحيث أن السعر النسبي للسلع المحلية ينخفض فإن الطلب على السلع المحلية يزداد ويمثل قيمة العملة الوطنية نحو الإرتفاع لأن السلع المحلية سيستمر بيعها جيد حتى مع إرتفاع قيمة العملة المحلية وفي الفترة الطويلة، فإن إرتفاع مستوى الأسعار في دولة ما (بالنسبة إلى مستوى السعر الأجنبي) تسبب في إنخفاض قيمة عملتها و إنخفاض مستوى الأسعار النسبية مما يتسبب في إرتفاع قيمة عملتها.

ـ **التعريفات الجمركية والحصص:** إن الحواجز على التجارة الحرة مثل التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلا) والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن إستيرادها) يمكن أن تؤثر في سعر الصرف.

ونفترض أن أمريكا قد فرضت تعريفة جمركية أو حددت حصة على الطلب الياباني إن فرض أن هذه القيود على التجارة يزيد من الطلب المحلي على الطلب الأمريكي ويمثل سعر الدولار إلى الإرتفاع لأن الطلب الأمريكي سيستمر يباع جيدا حتى مع إرتفاع قيمة الدولار، فالتعريفات قيمة عملة الدولار في الفترة الطويلة.

ـ **تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية:** فالزيادة في الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في إرتفاع عملتها في الفترة الطويلة، وعلى العكس فإن الزيادة في الطلب على الواردات تسبب في إنخفاض قيمة العملة المحلية (الوطنية)

ـ **الإنتاجية:** إذا أصبحت دولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول الأخرى فˈن منظمات الأعمال في هذه الدول يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية، بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أباحا، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع

المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الإرتفاع لأن السلع المحلية ستستمر تباع جيدا عن القيمة المرتفعة للعملة، ومع ذلك فإذا تقهقرت إنتاجية الدولة بالنسبة للدول الأخرى، فإن السلع التي تنتجها تصبح نسبيا غالية الثمن وتميل قيمة عملة الدولة إلى الإنخفاض، ففي الفترة الطويلة كلما زادت إنتاجية دولة ما بالنسبة إلى الدول الأخرى ترتفع قيمة عملتها ، وآخر ما نصل إليه أنه إذ أدى عامل من العوامل السابقة إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة إلى السلع الأجنبية، فإن العملة المحلية ستزداد قيمتها وإذا أدى أي عامل منها إلى إنخفاض الطلب النسبي على السلع المحلية، فإن العملة المحلية ستنخفض قيمتها . (نعمه :٣٤) (حميدات :١٢٢)

محددات سعر الصرف:

في ظل النظام الذهبي كانت أسعار صرف العملات تتحدد إنطلاقا من العلاقة بين المحتوى الذهبي للعملة بالمقارنة مع العملات الأخرى، وقد رأينا كيف أن أسعار الصرف كانت تتمتع بقدر كبير من الثبات حيث أن تقلباتها كانت تنحصر ضمن حدود ضيقة هي (حدي الدخل وخروج الذهب)، وهذا الثبات النسبي في أسعار الصرف كأن يحقق بدوره درجة كبيرة من الإستقرار في المعاملات النقدية الدولية ، وبعد إنقطاع العلاقة بين النقود الورقية والذهب لم يعد للمحتوى الذهبي للعملة أي دور في تصدير سعر صرفها بالعملات الأخرى حيث أصبح سعر صرف العملة يتحدد إنطلاقا من ظروف العرض والطلب عليها واللذان بدورهما يتأثران بعوامل كثيرة.

سعر الصرف والتضخم: تستند هذه العلاقة على نظرية تعادل القدرة الشرائية التي صاغها في البداية **ريكاردو (١٧٧٢-١٨٢٣)** ثم قام بتطويرها الإقتصادي السويدي **غوستان كاسل** وركز على مبدأ بسيط مفاده أن" قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية ومن ثم فإن سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملتين المعنيتين". وبالرغم من هذا النموذج أثبت قدرة كبيرة على التنبؤ

بأسعار الصرف في المدى الطويل إلا أنه يعاب عليه في ما يلي: تركز نظرية تعادل القدرة الشرائية، على فرضيات غير واقعية منها فرضية توفر منافسة حرة وكاملة في الإقتصاد الدولي وعدم وجود تكاليف التنقل وحقوق الجمارك كبعض الدراسات التجريبية أكدت على وجود فوارق هامة بين سعر الصرف المتوقع للنموذج، وسعر الصرف المسجل في المدى القصير مما يؤكد على أن هناك عوامل أخرى، كمعدلات الفائدة، الأحداث السياسية والإقتصادية تتدخل في تحديد سعر الصرف في المدى القصير

سعر الصرف ومعدل الفائدة: بافتراض عدم وجود حواجز جمركية فإن مردودية التوظيف في دولتين مختلفتين يجب أن تتساوى، وهذا ما يضمن من جهة أخرى أن الفرق بين معدل الفائدة ما بين إقتصاد ما وباقي الإقتصاديات يساوي معدل إرتفاع أو إنخفاض قيمة العملة في المستقبل بمعنى آخر إذا كان معدل الفائدة على العملة A أكبر من المعدل المطبق على العملة B فإن قيمةهذه الأخيرة سوف تتحسن بالمقارنة مع قيمة العملة A حتى يتم إلغاء فروقات الفائدة بفروقات الصرف، لأن بقاء الفروقات في المردودية من الناحية النظرية سوف يؤدي إلى حدوث عمليات تحكيم فيما بين العمليتين ، وهذه النظرية أدت إلى ظهور مفهوم خصم التأجيل وعلاوة التعجيل وإعتبار سعر الصرف لأجل أحسن وسيلة للتنبؤ بأسعار الصرف غير أن الدراسات التجريبية أكدت على أنه بالرغم أم هذه النظرية تسمح بالتنبؤ بميل التغيير (الإنخفاض أو الإرتفاع) إلا أن الصحيحة المستحقة في التنبؤ بأسعار الصرف منخفضة حيث أنها في المتوسط لا تتعدى ٥٥%.

سعر الصرف وميزان المدفوعات: تعتبر أهم أرصدة ميزان المدفوعات سواء تعلق الأمر برصيد التجارة الخارجية أو رصيد المعاملات الجارية أو رصيد ميزان القاعدة عوامل مفسرة لتغير سعر الصرف . (لطرش :١٠٤)(قدي : ١٢٦- ١٢٧- ١٢٨- ١٢٩)

طرق التنبؤ بأسعار الصرف:

تتفرع طرق التنبؤ بسعر الصرف إلى طرق أساسية المرتكزة على النظريات المفسرة لأسعار الصرف، والطرق التقنية التي تنقسم بدورها إلى طرق بيانية وأخرى إحصائية.

أولاً: **تقنيات التنبؤ بإستخدام الإقتصاد القياسي**

ترتكز نماذج الإقتصاد القياسي على تحديد علاقة ثابتة بين بعض التغيرات الإقتصادية وسعر الصرف ومن أهم هذه المتغيرات نجد:

سعر الصرف – التضخم

سعر الصرف – معدل الفائدة

سعر الصرف – معدل الفائدة

ثانياً: **: الطرق التقنية**

يرتكز التحليل التقني لسعر الصرف على أن هذا الأخير في الفترة لا يعبر عن كل المعلومات المتوفرة ومن ثم فإنه من الممكن بعد دراسة سليمة سابقة لأسعار الصرف أن نستخرج مجموعة من الأشكال التي تتكرر، وعلى أساسها يمكن معرفة السلوك المستقبلي لسعر الصرف.

أ- التنبؤ عن طريق التحليل البياني:

يرتكز التحليل البياني على النظرية CH.downs لأول مرة على مؤشرات البورصة وتعتمد على ملاحظة السلوك السابق لسعر الصرف ومحاولة إستخراج بعض المعالم التي تساعدنا على تحديد السلوك الذي سوف يحدث مستقبلا (المتغيرات) ومن أجل القيام بعمليات التنبؤ بيانيا يجب:

* إختيار طريقة العرض البياني.
* تحليل واستنباط النتائج من الأشكال

في المدى المتوسط، فحدوث عجز في الميزان التجاري يؤدي بالضرورة إلى إنخفاض سعر الصرف الأثر المعاكس نلاحظه في حالة إنخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية، أهمية هذه الأرصدة تزيد باعتبار أن لها علاقة مع التضخم ومعدلات الفائدة، فالملاحظة أن الدولة التي تتميز بمعدل تضخم مرتفع تجد صعوبات كبيرة في تصدير منتجاتها إلى تأثير الميزان التجاري، والعكس في حالة معدل تضخم منخفض .

ـ كما أن معدلات الفائدة هي التي تحكم حركة تدفق رؤوس الأموال في المدى الطويل والقصير وهي محتواة في ميزان القاعدة.

ـ فللقيام بعملية التنبؤ المستندة على الأرصدة المذكورة سابقا فإنه يجب مراقبة مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالحسابات الخارجية والتي يمكن إجمالها في خمسة معدلات :

- معدل إرتفاع وإنخفاض الإحتياطات الرسمية للدولة.
- معدل تغطية الصادرات للواردات.
- معدل زيادة عرض النقود.
- معدل توسيع الصادرات وتنوعها.
- معدل حزمة اليدين.

ـ فبتتبع تطور مختلف هذه المؤشرات من الممكن أن نستخلص مجموعة من المنبهات والدلالات على تغيير مرتقب لسعر الصرف

ب ـ التنبؤ عن طريق التحليل الإحصائي:

يهتم التحليل الإحصائي بمعالجة سلسلة زمنية لأسعار الصرف قصد إستخراج مؤشرات دالة على ميل هذا السعر ومن الطرق التي تستخدم هي:-

ـ المتوسطات المتحركة ـ لتذبذب L'oscillateur . (عبد البر : ١٦٣- ١٦٤ - ١٦٥)

ثانياً : تحليل تطورات سعر الصرف في جمهوريه مصر العربيه في الفتره (٢٠١٥: ٢٠١٩)

وفيما يخص مراقبة صرف الجنيه للعملات الاجنبيه (كالدولار) والتي تعد هي نتاج طبيعي لقوه الأقتصاد للبلد وتناسق أداء الأقتصادي فيه وحجم المدخلات والمخرجات المحليه والأجنبيه بين أنشطته الأقتصاديه ، ومستوي التوازن في الدخل بين (الأدخار – والأستثمار) والتوازن الخارجي المتمثل بميزان المدفوعات (صادرات – استيرادات) ومن هنا فإن قوه عمله أي بلد هو ناتج طبيعي لقوه أقتصادها ، وليس العكس كما يعتقد البعض في مصر ، حيث تهمل القوي الحقيقيه التي تخلق القيم والتراكم والنمو والدخول ويهتمون بالمتغير الاسهل والمتمثل بسعر الصرف لأنه تحت متناول اليد مما يؤدي إلي تذبذب الأقتصاد وهذا ليس صحيح . حيث يعتبر سعر الصرف هي المرآة التي يري الأقتصاد فيها وجهه وأداؤه ودوره

جدول رقم (١)

تطور سعر صرف الجنيه المصري للدولار الأمريكي في السوق الرسمي خلال الفتره (٢٠١٥: ٢٠١٩)

السنه	سعر صرف الدولار الأمريكي للجنيه المصري	شراء	بيع
٢٠١٥		٧.٧٢٠١	٧.٧٤٠١
٢٠١٦		١٧.٦٧٦٥ / ١٨.٤٥٠٧	١٨.١١٢٧ /١٨.٨٧٧٣
٢٠١٧		١٧.٧٤٨٦	١٧.٨٦٣٢
٢٠١٨		١٧.٨٥٧٢	١٧.٩٧٣٨
٢٠١٩		١٧.٤٧٨٦	١٧.٥٧٨٦

المصدر : البنك المركزي المصري ، النشره الأحصائيه السنويه

يلاحظ بعد الأطلاع علي جدول (١) ووفقًا لبيانات البنك المركزي، فقد بلغ متوسط سعر الدولار الأمريكي نحو ٧.٧٢ جنيهاً للشراء ، ٧.٧٤ جنيهاً للبيع عام(٢٠١٥) تصاعد سعر صرف الدولار الأمريكي بشكل مختلف خلال السنه الماليه (٢٠١٦)،

مما أدي إلي تباين و تباطؤ وتيره نمو الأقتصاد خلال هذه السنه الماليه بالمقارنه بالسنه الماليه السابقه ، وذلك مع ضعف التعافي الأقتصادي بالدول المتقدمه بوجه عام، نتيجه لضعف الإنفاق الخاص والأسستثمارات ، وكذلك الطلب الخارجي ، بجانب عدم التيقن السياسي في عدد منها خاصه في الولايات المتحده الأمريكيه ،فقد تأثرت الدول المصدره للسلع الأوليه سلباً بالمستويات المنخفضه لأسعار تلك السلع في حين لم يكن لتحسين شروط التجاره لصالح الدول المستورده الأثر الإيجابي المتوقع كدعم للنمو ، وبالنسبه للتطورات الأقتصاديه المحليه ، شهدت السنه الماليه (٢٠١٦) تباطؤ في معدل النمو الحقيي للناتج المحلي الأجمالي بتكلفه عوامل الأنتاج ليبلغ ٢.٣% مقابل ٣.٤% خلال السنه الماليه (٢٠١٥/٢٠١٤) ، كما بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الأجمالي بسعر السوق ٤.٣% خلال سنه التقرير مقابل ٤.٤ % خلال سنه المقارنه أما بالنسبه لأواخر عام(٢٠١٦) فقد شهد أعلي مستوي حيث بلغ المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار في السوق ١٨.٤٥جنيهاً للشراء ، ١٨.٨٧٧ جنيهاً للبيع مما أدي إلي أنخفاض قميه الجنيه المصري .

أما سنه (٢٠١٧) فقد بلغ المتوسط المرجح لسعر صرف الجنيه تجاه الدولار في السوق ١٧.٧٤جنيهاً للشراء ، ١٧.٨٦ جنيهاً للبيع ،فقد شهد سعر صرف الدولار تحسناً نسبياً عن سنه (٢٠١٦) فضلاً عن بقاء الحال علي ما هو عليه مما أدي هذا التحسن النسبي إلي أرتفاع معدلات نمو الأقتصاد بالمقارنه بالسنه الماليه السابقه ، في ضوء تحسين وتيره النمو في معظم الأقتصاديات الناشئه والمتقدمه ، وجاء النمو مدعوماً بقوه النشاط الأقتصادي في معظم الأقتصادات المتقدمه ، كما تحسن أداء الأقتصادات الناشئه .

ويلاحظ في عام (٢٠١٨) ، (شهدا أستقراراً نسبياً في سعر صرف الجنيه تجاه الدولار الأمريكي ولكن هذا الأستقرار محصور فقط في السوق الرسمي حيث كان معدل الصرف للدولار في عام (٢٠١٨) ١٧.٨٥٧ جنيهاً للشراء ، ١٧.٩٧ جنيهاً للبيع ،

بينما معدل الصرف للدولار لعام (٢٠١٩) ١٧.٤٧جنيهاً للشراء ، ١٧.٥٧ جنيهاً للبيع ، مما يدل علي أن أسعار الدولارتشهد تراجعاً تدريجياً أمام الجنيه في البنوك العاملة بمصر نحو ٥٨ قرشا منذ بداية العام الجاري ، لتصل إلى أدنى مستوى في أكثر من عامين فمن أسباب هبوط أسعار الدولار أمام الجنيه يرجع إلى زيادة تدفقات النقد الأجنبي للسوق المصري والجهاز المصرفي منذ بداية العام الجاري وحتى الآن ، وشهد شهرا يناير وفبراير الماضيين ل (٢٠١٩) زيادة ملحوظة في التدفقات الدولارية للجهاز المصرفي بعد دخول ٢ مليار دولار البنك المركزي قيمة الشريحة الخامسة من قرض صندوق النقد الدولي ، وأيضاً ٤ مليارات دولار قيمة سندات دولارية باعتها وزارة المالية في الأسواق الدولية ، كما شملت تدفقات العملات الأجنبية ٤ مليارات دولار من صناديق عالمية للاستثمار في الأوراق المالية وأدوات الدين المحلية، إلى جانب ٤ مليارات دولار تنازلات من العملاء عن العملات الأجنبية (في فبراير فقط)، بحسب ما قاله (مصدر مسؤول بالبنك المركزي المصراوي) .

وإن من أسباب التدهور الذي تعرض له الجنيه المصري تجاه الدولار الأمريكي وزياده فجوه الصرف خلال الأعوام الأربعه الأخيره من الدراسه يرجع إلي عده عوامل أهمها هو تعرض الأقتصاد المصري لعديد من التحديات السياسيه والأقتصاديه علي المستوي المحلي والأقليمي والعالمي ، حيث أن التطورات الأخيره المتمثله بالأوضاع السياسيه غير مستقره انخفاض الاحتياطي النقدي الاجنبي لدى البنك المركزي ، قلة الاستثمارات الاجنبية داخل البلد ، انخفاض التداول بالنقد الاجنبي داخل البلد والناتج عن قلة وجود السياح الاجانب و قلة انتاج النفط والغاز الذي يباع عالميا ليدر على البلد نقد اجنبي او انخفاض سعره ، المشاكل السياسية والحروب الأرهابيه والنزاعات ، عدم وجود تصدير للمنتجات الزراعية والصناعة الوطنية ، احيانا تعمد الدولة على خفض سعر العملة المحلية لغرض التصدير وتكون ضمن خطة مدروسة ولفترة محددة .

ولكن بالاغلب يرتبط انخفاض سعر العملة مع انخفاض الاحتياطي النقدي الاجنبي لدى البنك المركزي وانخفاض سعر العملة المحلية ينتج عنه مشاكل كبيرة منها ازدياد الجريمة وكثرة البطالة وتنامي الارهاب وتباطئ الانتاج والتنمية وتراجع التعليم ، اما كيف نعالجه فالموضوع مرتبط بسياسة الدولة وليس القطاع الخاص ، بالنسبة لادارة الانتاج ماأستطيع ان اقوله هنا انها يجب ان نجد مصادر بديلة للمواد الاولية والخامات تكون ارخص او مناسبة بحيث ان الانتاج لايتأثر لامن حيث الكمية ولا من حيث الجودة وبالتالي نخسر السوق والحصة السوقية

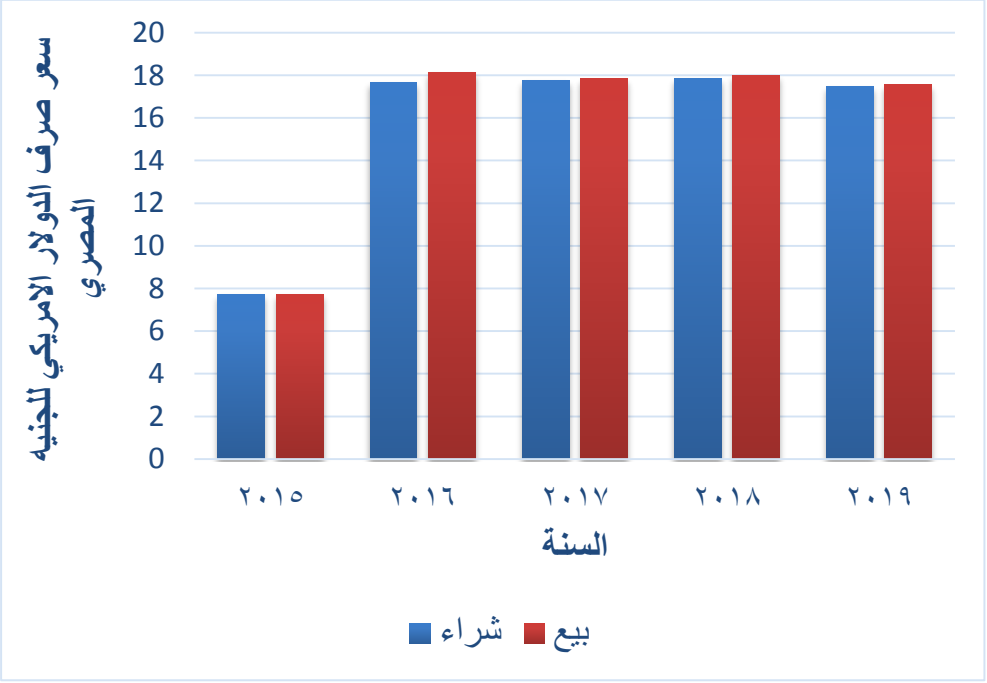

شكل (1) يوضح سعر الصرف الرسمي للدولار الأمريكي

من التحليل السابق يتبين لنا أسباب الطلب علي الدولار الأمريكي وأنخفاض قيمه الجنيه المصري يعود إلي عده أسباب خارجه عن البنك المركزي ومنها :

ـ أختلال الهيكل الأنتاجي والأعتماد المتزايد علي إستيراد السلع بشكل يكاد يكون كلي.

ـ عدم الأستقرار الأمني والسياسي مما يؤدي إلي تمنع رؤوس الأموال من الأستثمار داخل البلد .

ـ عدم جذب الأستثمارات الأجنبيه إلي داخل مصر وقله التحويلات من الخارج .

وبدأت أسعار الدولار هبوطها الملحوظ أمام الجنيه منذ الأسبوع الأخير من شهر يناير الماضي (٢٠١٩) ، بعد فترة استقرار دامت لعدة شهور، وانخفضت بشكل واضح خلال تعاملات اليوم، ليصل متوسط سعر الدولار إلى ١٧.٤٧ جنيه للشراء ، و١٧.٥٧ جنيه للبيع، بحسب بيانات البنك المركزي.

وإن إنخفاض أسعار الدولار أمام الجنيه يرجع إلى زيادة تدفقات النقد الأجنبي في البلاد، وزيادة ثقة المؤسسات العالمية في نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي .

أن حصيلة تحويلات المصريين العاملين بالخارج وتنازلات العملاء عن العملات الأجنبية في البنك سجلت ارتفاعا ملحوظا وتجاوزت ٢.٧ مليار دولار بالبنك خلال شهري يناير وفبرايرفقط (٢٠١٩) ، وكذلك عودة تدفق أموال الصناديق العالمية لشراء الجنيه المصري للاستثمار في أدوات الدين ، وهو ما انعكس على أسعار الدولار بالتراجع أمام الجنيه.

ثالثاً : أثر تقلبات سعر الصرف علي الميزان التجاري المصري في الفتره (٢٠١٥: ٢٠١٩) ومعرفه أثره بصفه عامه علي الصادرات والواردات

جدول (٢)

يبين سعر الصرف الرسمي للدولار اللأمريكي وقيمه الصادرات والواردات

السنه	سعر الصرف للدولار(ER)		الصادرات (EX) بالمليار دولار	الواردات(ET) بالمليار دولار
	بيع	شراء		
٢٠١٥	٧.٧٢٠١	٧.٧٤٠١	١٨.٣٨	٦٤
٢٠١٦	١٧.٦٧٦٥ / ١٨.٤٥٠٧	/١٨.١١٢٧ ١٨.٨٧٧٣	٢١.٧	٦٨.١
٢٠١٧	١٧.٧٤٨٦	١٧.٨٦٣٢	٢٢.٤	٦٠,٨
٢٠١٨	١٧.٨٥٧٢	١٧.٩٧٣٨	٢٠.٨	٤٤.٧

يبين الجدول (٢)أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمصر (حكومي)، تراجع الصادرات المصرية، خلال العام ٢٠١٥، لتصل إلى ١٦٣.٣ مليار جنيه (١٨.٣٨ مليار دولار)، مقابل ١٩٥.٣ مليار جنيه (٢١.٩٩ مليار دولار) في ٢٠١٤، بنسبة انخفاض قدرها ١٦.٤%.

حيث أن إجمالي قيمة الواردات المصرية بلغ ٥٦٨.٩ مليار جنيه (٦٤ مليار دولار)، في ٢٠١٥، مقابل ٥٢٣.٤ مليار جنيه (٥٨.٩ مليار دولار) عام ٢٠١٤، بنسبة زيادة قدرها ٨.٧%.

وأضاف الجهاز أن قيمة الواردات من الولايات المتحدة، بلغت ٣٣.٥ مليار جنيه (٣.٧٧ مليار دولار) عام ٢٠١٥، مقابل ٣٧.٨ مليار جنيه (٤.٢٥ مليار دولار) عام ٢٠١٤، بتراجع ١١.٣%، تتضمن حبوبًا بقيمة ٢.٥ مليار جنيه (٢٨١ مليون دولار) العام الماضي، مقابل ٥.٨ مليار جنيه (٦٥٣ مليون دولار) عام ٢٠١٤ بتراجع ٥٦.٧%.

و بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة، ٨.٤ مليار جنيه (٩٤٥ مليون دولار) عام ٢٠١٥، مقابل ٩.١ مليار جنيه (نحو مليار دولار) عام ٢٠١٤ بانخفاض ٨%، تتضمن الصادرات من الملابس الجاهزة بقيمة ٥.١ مليار جنيه (٥٧٤ مليون دولار) عام ٢٠١٥، مقابل ٥.٤ مليار جنيه (٦٠٨ ملايين دولار) في عام ٢٠١٤ بنسبة انخفاض قدرها ٦.٤%.

و حجم الصادرات والواردات المصرية من حيث الكميات طرأ عليها تغيير طفيف للغاية، وأرجع السبب في تغيير القيمة إلى "فروق العملة" وخاصة تراجع قيمة الجنيه في العامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

ووفقًا لبيانات البنك المركزي، فقد بلغ متوسط سعر الدولار نحو ٧ جنيهات عام ٢٠١٤، ونحو ٧.٨٠ جنيهًا عام ٢٠١٥، تجدر الإشارة، أن الصادرات المصرية فقدت أسواقا مهمة، مثل ليبيا وسورية والعراق، بسبب أحداث العنف المشتعلة بها، كما تضررت الصادرات المصرية أيضًا بسبب عدم توافر بعض المواد الخام، ما أدى إلى تراجع نشاط بعض المصانع وقلة الإنتاج، بينما تزايدت الواردات، في ظل الإفراط في الزيادة السكانية، وقلة الإنتاج المحلي لتلبية الطلب المحلي المتزايد.

شكل (٢) يوضح حجم الصادرات والواردات في مصر بالمليار دولار

حيث صرح الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، خلال كتيب "اللمحة الإحصائية مصر ٢٠١٧"، عن أهم المؤشرات المتعلقة بحجم التجارة الخارجية لمصر خلال عام ٢٠١٦، حيث أعلن الجهاز أن قيمة الصادرات المصرية خلال هذا العام بلغت ٢٢٤.٣ مليار جنيه ما يعادل ٢١.٧ مليار دولار، مقابل ٦٧١.٢ مليار جنيه واردات بما يعادل ٦٨.١ مليار دولار.

وقال الجهاز، خلال الكتيب الصادر عنه، إن قيمة العجز التجارى خلال العام الماضى بلغت ٤٤٦.٩ مليار جنيه ما يعادل ٤٦.٤ مليار دولار، لافتًا إلى تراجع العجز فى الميزان التجارى خلال عام ٢٠١٦ مقارنة بالعام السابق له مباشرة، حيث بلغت قيمة العجز فى الميزان التجارى خلال عام ٢٠١٥، نحو ٥٢.٤ مليار دولار.

وأضاف جهاز الإحصاء، أن أهم الدول المستوردة للمنتجات المصرية، هى إيطاليا والهند والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعوديه، حيث بلغت قيمة صادرات مصر لإيطاليا خلال العام الماضى ١.٤ مليار دولار، فيما بلغت قيمة الصادرات للهند ٠.٦ مليار دولار، و١.٠ مليار دولار هو قيمة الصادرات لأمريكا، فى حين بلغت قيمة الصادرات للسعودية ١.٨ مليار دولار، وفى المقابل جاءت الصين وألمانيا وروسيا وأمريكا كأهم الدول التى تستورد مصر منها، حيث أعلن الجهاز عن قيمة واردات مصر من الصين والتى بلغت ٩.٣ مليار دولار خلال العام الماضى، تلاها الواردات من ألمانيا بقيمة ٦.١ مليار دولار ثم الواردات من أمريكا والتى وصلت قيمتها إلى ٣.٨ مليار دولار، فيما بغت قيمة الواردات من روسيا ٢.٨ مليار دولار.

ووفقًا لما ذكره جهاز الإحصاء فى الكتيب الصادر عنه "اللمحة الإحصائية مصر ٢٠١٧"، بلغ حجم التبادل التجارى بين مصر والدول العربية خلال العام المشار إليه، ١٠٠ مليار جنيه صادرات مقابل ٨١ مليار واردات، حيث حققت الدولة فائض فى الميزان التجارى بينها وبين الدول العربية خلال العام الماضى بقيمة ١٩ مليار جنيه.

وكانت مصر قد حققت عجزًا فى الميزان التجارى بينها وبين الدول العربية فى عام ٢٠١٥، وصلت قيمته إلى ٧.٤ مليار جنيه، متجاوزة هذا العجز فى عام ٢٠١٦، وحققت فائضًا بقيمة ١٩ مليار جنيه.

وفى السياق ذاته، أشار جهاز الإحصاء إلى التوزيع النسبى للصادرات المصرية إلى مناطق العالم، حيث استحوذت الصادرات للدول العربية على النسبة الأكبر من الصادرات المصرية بمعدل ٤٤.٥%، وهو ما يمثل ارتفاعًا مقارنة بعام ٢٠١٥، والذى بلغت فيه النسبة ٣٧.٨%، وجاءت دول الاتحاد الأوروبى فى المركز الثانى باستحواذها على نسبة ٢٥.٤% من الصادرات المصرية.

وبالمقارنة بين حجم الصادرات لدول الاتحاد الأوروبى خلال عامى ٢٠١٥، ٢٠١٦، تبين - وفقا لبيانات جهاز الإحصاء - تراجع نسبة استحواذ دول الاتحاد للصادرات المصرية من ٢٧.٧% خلال عام ٢٠١٥ إلى ٢٥.٤% فى عام ٢٠١٦، فى حين استحوذت بقية دول أوروبا على ١٠.٣% من صادرات مصر خلال العام الماضى مقابل ٨.٩% فى العام السابق له.

فيما بلغت نسبة استحواذ دول آسيا عدا الصين واليابان على الصادرات المصرية ٥.٨%، تلاها دول أفريقيا بـ٥.٤%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٤.٧%، وتضمنت قائمة التوزيع النسبى لصادرات مصر لدول العالم، دولة الصين، والتى استحوذت على نسبة ٢.١% من الصادرات المصرية تلاها أمريكا اللاتينية بنسبة ٠.٦%، ثم اليابان بـ٠.٢%.

وفى المقابل أشار الجهاز إلى التوزيع النسبى للواردات من مناطق العالم، لافتًا إلى احتلال دول الاتحاد الأوروبى المركز الأول فى الدول المصدرة لمصر، حيث بلغت نسبة الواردات لمصر منها ٣١.٤% تلاها باقى دول أوروبا بنسبة ١٣.٩%، ثم الصين الشعبية، والتى استحوذت على نسبة ١٣.٤ من الواردات إلى مصر.

وجاءت دول اليابان وأفريقيا كأقل الدول التى استوردت منها مصر خلال العام الماضى، حيث استحوذت الواردات لمصر من اليابان على نسبة ٢% فقط، فيما بلغت نسبة الواردات من أفريقيا ١.٥%، وتضمنت قائمة التوزيع النسبى للواردات من مناطق العالم، دول آسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وأمريكا اللاتينية، والدول العربية.

فقد ذكر جهاز الإحصاء أن واردات مصر من الدول العربية شكلت ١٢.١% من إجمالى واردات عام ٢٠١٦، فى حين بلغت نسبة الواردات من دول آسيا عدا الصين واليابان ١١.٨%، تلاها الواردات من أمريكا اللاتينية بنسبة ٦.٤%، ثم الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٥.٥%.

ويوضح الجدول التالى أهم مؤشرات التجارة الخارجية لمصر خلال عام ٢٠١٦، ومقارنتها بالعالم السابق له مباشرة، وذلك وفقًا لما ورد فى كتيب "اللمحة الإحصائية مصر ٢٠١٧" الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

جدول (٣) يوضح مؤشرات التجارة الخارجية لمصر

Foreign Trade			التجارة الخارجية
	'2016	2015	
Foreign Trade (Bill L.E)			التجارة الخارجية (بالمليار جنيه)
Exports	224.3	168.1	الصادرات
Imports	671.2	568.9	الواردات
Trade Balance	-446.9	-400.8	الميزان التجاري
Foreign Trade (Bill U.S$)			التجارة الخارجية (بالمليار دولار)
Exports	21.7	22.0	الصادرات
Imports	68.1	74.4	الواردات
Trade Balance	-46.4	-52.4	الميزان التجاري
Trade Exchange With Arab Countries(Bill L.E)			التبادل التجاري مع الدول العربية (بالمليار جنيه)
Exports	100.0	63.7	الصادرات
Imports	81.0	71.1	الواردات
Trade Balance	19.0	-7.4	الميزان التجاري
Biggest partners			أهم الدول
Exports (Bill $)			الصادرات اليها (بالمليار دولار)
Italy	1.4	1.6	ايطاليا
India	0.6	0.9	الهند
USA	1.0	1.2	الولايات المتحدة الامريكية
Saudi Arabia	1.8	2.0	السعودية
Imports (Bill $)			المستورد منها (بالمليار دولار)
China	9.3	9.8	الصين
USA	3.8	4.4	الولايات المتحدة الامريكية
Germany	6.1	5.8	المانيا
Russia	2.8	3.4	روسيا
Percentage Distribution of exports to World Regions (%)			التوزيع النسبي للصادرات الى مناطق العالم (%)
European Union Countries	25.4	27.7	دول الاتحاد الاوروبي
Arab Countries	44.5	37.8	الدول العربية
Rest of European Countries	10.3	8.9	بقية دول اوربا
Asia Except (Japan - China)	5.8	7.0	اسيا فيما عدا الصين واليابان
Africa	5.4	5.2	افريقيا
USA	4.7	5.6	الولايات المتحدة
China	2.1	2.0	الصين الشعبية
Latin America	0.6	0.6	امريكا اللاتينية
Japan	0.2	0.6	اليابان
Other Countries	1.0	5.1	دول اخرى
Percentage Distribution of imports / World Regions (%)			التوزيع النسبي للواردات من مناطق العالم (%)
European Union Countries	31.4	32.4	دول الاتحاد الاوروبي
Arab Countries	12.1	12.5	الدول العربية
Rest of European Countries	13.9	14.0	بقية دول اوربا
Asia Except (Japan - China)	11.8	11.2	اسيا فيما عدا الصين واليابان
Africa	1.5	1.0	افريقيا
USA	5.5	5.9	الولايات المتحدة
China	13.4	13.1	الصين الشعبية
Latin America	6.4	5.9	امريكا اللاتينية
Japan	2.0	2.4	اليابان
Other Countries	2.0	1.6	دول اخرى

يذكر أن كتيب "اللمحة الإحصائية مصر ٢٠١٧"، أعلن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إصداره يوم الخميس الماضى، وهو كتيب يصدر سنويًا، ويشمل أحدث المؤشرات والمعدلات المتوفرة حول عدد من الإحصاءات مثل، الإحصاءات الديموجرافية، التى تغطى الإحصاءات السكانية والمواليد والوفيات والزواج والطلاق والإحصاءات الاجتماعية التى تغطى إحصاءات التعليم قبل الجامعى، والتعليم الجامعى.

كما يتضمن الكتيب، المؤشرات الصحية والإحصاءات الثقافية والنشاط الفنى والإحصاءات الاقتصادية التى تغطى إحصاءات التجارة الخارجية والمالية والإحصاء الصناعى وإحصاءات النقل والاتصالات، وكذا إحصاءات السياحة والبيئة، ووفقًا لما أعلنه الجهاز سابقًا، يتميز إصدار هذا العام بما يتضمنه من بيانات ومعلومات حديثة خلال العامين الماضى والجارى، وهو ما يعكس التغيرات التى طرأت على تلك الأنشطة فى شكل مبسط على مستوى إجمالى يحقق سهولة وسرعة استخراج المعلومات والبيانات.

مما ترتب عليها أعلان الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات التجارة الخارجية "الصادرات والواردات" لمصر على مدار عام فى الفترة من أكتوبر ٢٠١٦ حتى أكتوبر ٢٠١٧ ، بحسب التقرير الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء جاءت أهم مؤشرات التجارة المصرية على صعيد الصادرات والواردات فى التالى:

أولا: التطور فى حجم صادرات مصر على مدار عام

شهدت الصادرات المصرية على مدار الفترة المشار إليها "أكتوبر ٢٠١٦ - أكتوبر ٢٠١٧"، تباينا بين الارتفاع والتراجع، إذ ارتفعت فى عدد من الأشهر مقارنة بسابقيها، فيما تراجعت خلال أشهر أخرى، وجاء حجم صادرات مصر على مدار العام، كالتالى:

- ١.٨ مليار دولار حجم صادرات مصر فى أكتوبر ٢٠١٦.
- ١.٩ مليار دولار حجم صادرات مصر فى نوفمبر ٢٠١٦.
- مليارا دولار حجم صادرات مصر فى ديسمبر ٢٠١٦.
- ١.٨ مليار دولار حجم صادرات مصر فى يناير ٢٠١٧.
- مليارا دولار حجم صادرات مصر فى فبراير ٢٠١٧.
- ٢.٢ مليار دولار حجم صادرات مصر فى مارس ٢٠١٧.
- مليارا دولار حجم صادرات مصر فى أبريل ٢٠١٧.
- ٢.٣ مليار دولار حجم صادرات مصر فى مايو ٢٠١٧.
- ١.٩ مليار دولار حجم صادرات مصر فى يونيو ٢٠١٧.
- ١.٩ مليار دولار حجم صادرات مصر فى يوليو ٢٠١٧.
- ٢.٢ مليار دولار حجم صادرات مصر فى أغسطس ٢٠١٧.
- ١.٨ مليار دولار حجم صادرات مصر فى سبتمبر ٢٠١٧.
- ٢.٢ مليار دولار حجم صادرات مصر فى أكتوبر ٢٠١٧.

ثانيا: التطور فى حجم واردات مصر على مدار عام

شهدت الواردات المصرية على مدار الفترة المشار إليها "أكتوبر ٢٠١٦ - أكتوبر ٢٠١٧" تباينا بين الارتفاع والتراجع، إذ ارتفعت فى عدد من الأشهر مقارنة بسابقيها، فيما تراجعت خلال أشهر أخرى، وجاء حجم واردات مصر على مدار العام، كالتالى:

- ٥.٦ مليار دولار حجم واردات مصر فى أكتوبر ٢٠١٦.
- ٤.٢ مليار دولار حجم واردات مصر فى نوفمبر ٢٠١٦.

- ٤.٤ مليار دولار حجم واردات مصر فى ديسمبر ٢٠١٦.
- ٤.٢ مليار دولار حجم واردات مصر فى يناير ٢٠١٧.
- ٤.١ مليار دولار حجم واردات مصر فى فبراير ٢٠١٧.
- ٤.٧ مليار دولار حجم واردات مصر فى مارس ٢٠١٧.
- ٤ مليارات دولار حجم واردات مصر فى أبريل ٢٠١٧.
- ٤.٦ مليار دولار حجم واردات مصر فى مايو ٢٠١٧.
- ٣.٧ مليار دولار حجم واردات مصر فى يونيو ٢٠١٧.
- ٥.٤ مليار دولار حجم واردات مصر فى يوليو ٢٠١٧.
- ٥.٥ مليار دولار حجم واردات مصر فى أغسطس ٢٠١٧.
- ٤.٩ مليار دولار حجم واردات مصر فى سبتمبر ٢٠١٧.
- ٥.٥ مليار دولار حجم واردات مصر فى أكتوبر ٢٠١٧.

ثالثا: التطور فى عجز الميزان التجارى على مدار عام

شهد عجز الميزان التجارى "الذى انخفض بقيمة ٠.٥ مليار دولار فى أكتوبر ٢٠١٧ مقارنة بمثيله ٢٠١٦" على مدار الفترة المشار إليها، تباينا بين الارتفاع والتراجع، إذ ارتفع فى عدد من الأشهر مقارنة بسابقيها، فيما تراجع خلال أشهر أخرى، وجاء كالتالى:

- ٣.٨ مليار دولار عجز الميزان التجارى خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦.
- ٢.٣ مليار دولار عجز الميزان التجارى خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦.
- ٢.٤ مليار دولار عجز الميزان التجارى خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦.

- ٢.٤ مليار دولار عجز الميزان التجارى خلال شهر يناير ٢٠١٧.
- ٢.١ مليار دولار عجز الميزان التجارى خلال شهر فبراير ٢٠١٧.
- ٢.٥ مليار دولار عجز الميزان التجارى خلال شهر مارس ٢٠١٧.
- مليارا دولار عجز الميزان التجارى خلال شهر أبريل ٢٠١٧.
- ٢.٣ مليار دولار عجز الميزان التجارى خلال شهر مايو ٢٠١٧.
- ١.٨ مليار دولار عجز الميزان التجارى خلال شهر يونيو ٢٠١٧.
- ٣.٥ مليار دولار عجز الميزان التجارى خلال شهر يوليو ٢٠١٧.
- ٣.٣ مليار دولار عجز الميزان التجارى خلال شهر أغسطس ٢٠١٧.
- ٣.١ مليار دولار عجز الميزان التجارى خلال شهر سبتمبر ٢٠١٧.
- ٣.٣ مليار دولار عجز الميزان التجارى خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧.

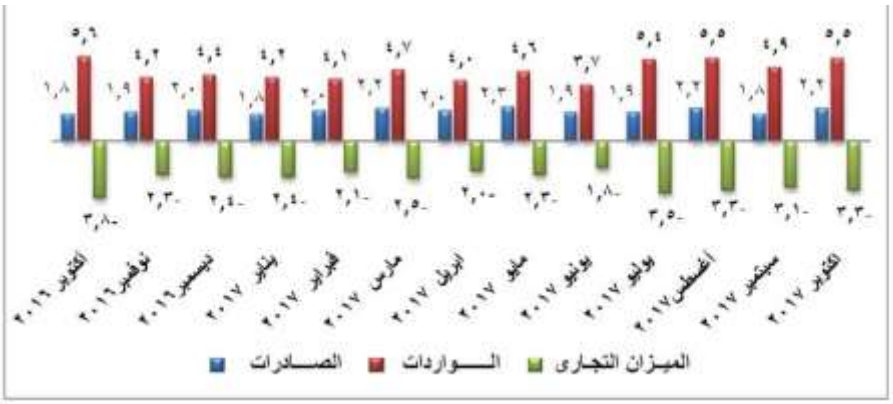

شكل (٣) انخفاض العجز في الميزان التجاري بمقدار ٠.٥ مليار دولار

كما تضمنت المؤشرات أيضا حجم الصادرات البترولية وغير البترولية خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بمثيله من عام ٢٠١٦، إذ انخفضت صادرات مصر البترولية

فيما ارتفعت غير البترولية، وجاءت كالتالى:وبلغت صادرات مصر البترولية ٢٠٨ ملايين دولار فى أكتوبر ٢٠١٧ مقابل ٢٣١ مليون دولار خلال أكتوبر ٢٠١٦ بانخفاض ١٠%- بلغت صادرات مصر غير البترولية ٢.٠٣٥ مليار دولار فى أكتوبر ٢٠١٧ مقابل ١.٦١٤ مليار دولار خلال أكتوبر ٢٠١٦ بارتفاع ٢٦.١%.

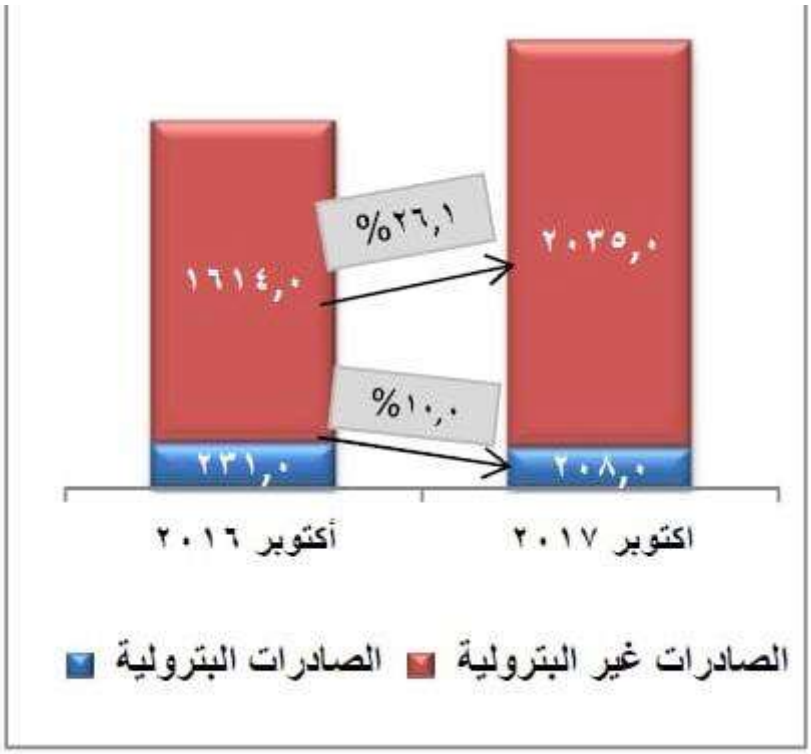

شكل (٤) مؤشر صادرات مصر البترولية وغير البترولية

وعلى مستوى الواردات، انخفضت الواردات البترولية وغير البترولية خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بذات الشهر من ٢٠١٦، وجاءت مؤشرات الواردات كالتالى:

- بلغت واردات مصر البترولية ٤١١ مليون دولار فى أكتوبر ٢٠١٧ مقابل ٤٥٣ مليون دولار خلال أكتوبر ٢٠١٦ بانخفاض ٩.٣%.

- بلغت واردات مصر غير البترولية ٥.٠٤٦ مليار دولار فى أكتوبر ٢٠١٧ مقابل ٥.١٩٠ مليار دولار خلال أكتوبر ٢٠١٦ بانخفاض ٢

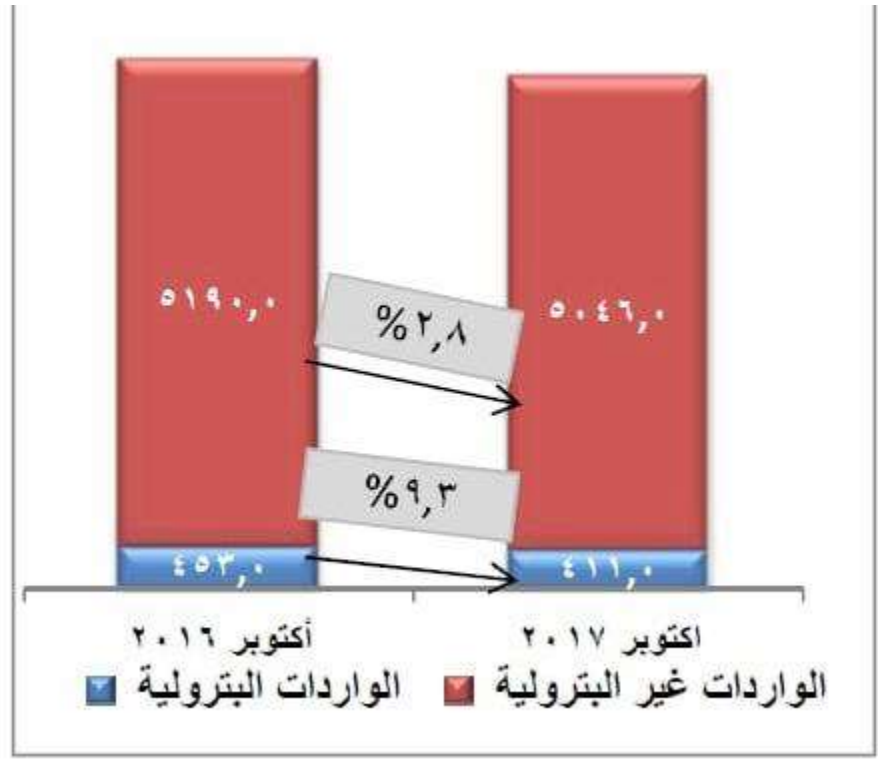

شكل (٥) مؤشر الواردات البترولية وغير البترولية

بحسب التقرير الصادر عن جهاز الإحصاء، ارتفعت الصادرات من السلع نصف المصنعة وتامة الصنع خلال أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بمثيله من ٢٠١٦، إذ بلغت قيمة

تصدير السلع تامة الصنع ١.٠٩٤ مليار دولار فى أكتوبر الماضى، مقابل ٩٢٢.٦ مليون دولار خلال أكتوبر ٢٠١٦، بارتفاع نسبته ١٨.٦%، أما صادرات السلع نصف المصنعة فبلغت ٥١٦.٧ مليون دولار فى أكتوبر ٢٠١٧ مقابل ٤٥٠.١ مليون دولار خلال أكتوبر ٢٠١٦ بارتفاع ١٤.٨%

شكل (٦)مؤشرات السلع تامة الصنع ونصف المصنعة

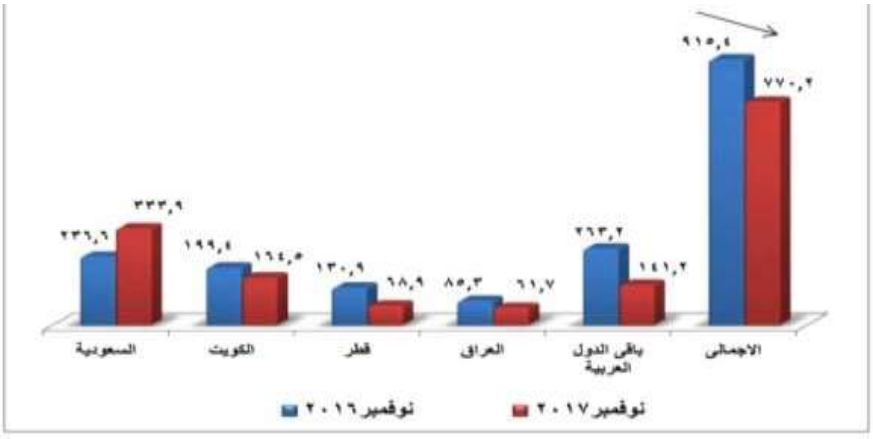

شكل (٧) إنخفاض الواردات من الدول العربيه

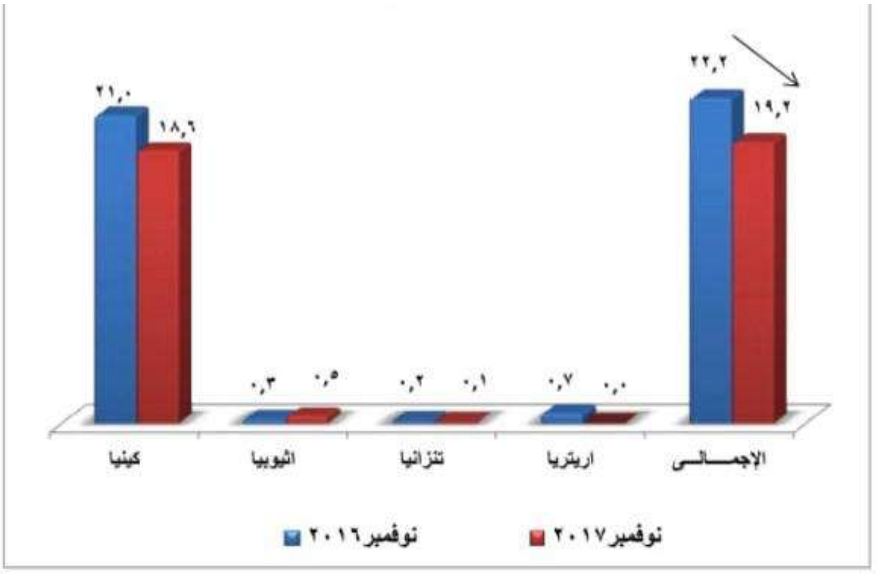

شكل (٨)إنخفاض الواردات في دول حوض النيل

وتضمن التقرير الإحصائى الإشارة إلى صادرات وواردات مجموعة دول الكوميسا "بخلاف دول حوض النيل"، حيث انخفضت الصادرات إليها، إلى ٦.٥ مليون دولار، فى نوفمبر ٢٠١٧، مقابل ٨.٣ مليون دولار فى نوفمبر ٢٠١٦، كما تراجعت الواردات منها أيضاً، بالغة ١١.٧ مليون دولار فى نوفمبر ٢٠١٧، مقابل ١٣.٦ مليون دولار خلال نوفمبر ٢٠١٦.

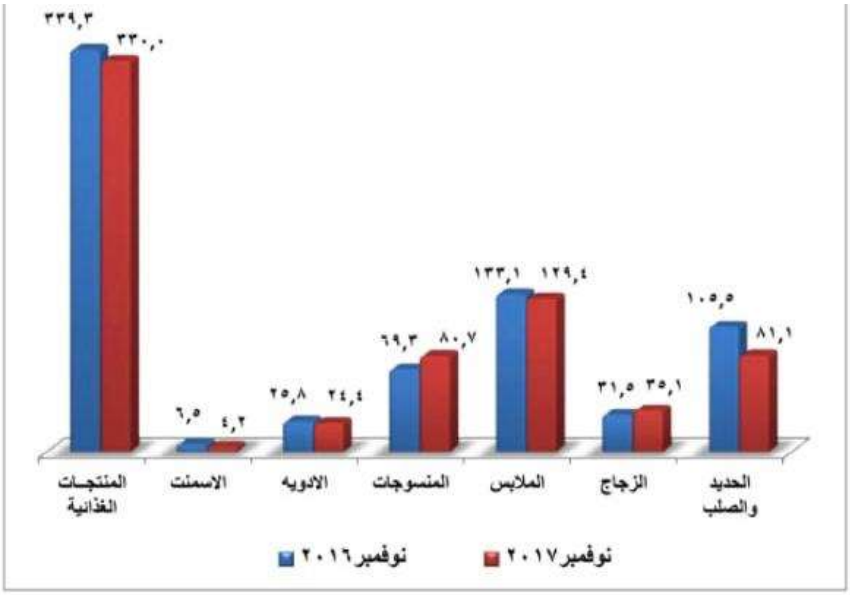

شكل (٩) أهم الواردات خلال نوفمبر ٢٠١

شكل (١٠) يوضح قيمه الواردات المريه بالمليون دولار

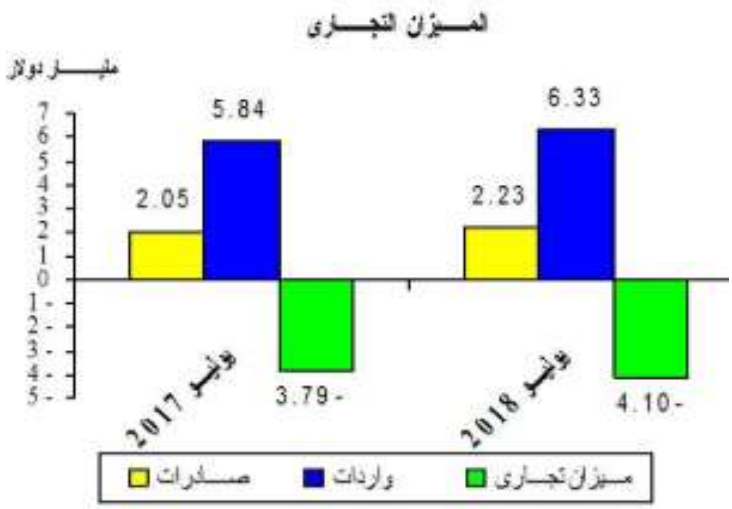

شكل (١١) يوضح الميزان التجاري

الصادرات :أرتفعت قيمة الصادرات بنسبة ٨.٩ ٪ حيث بلغت ٢.٢٣ مليار دولار خلال شهر يوليو ٢٠١٨ مقابل ٢.٠٥ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، ويرجع ذلك إلى إرتفاع قيمة صادرات بعض السلع وأهمها: (بترول خام بنسبه ١٥.٩ ٪، ملابس جاهزة بنسبة ١٢.٠ ٪ ،لدائن بأشكالها الأولية " بلاستيك " بنسبة ٤٦.٨ ٪، منتجات البترول بنسبة ٥٨.٦ ٪) ،بينما إنخفضت قيمة صادرات بعض السلع خلال شهر يوليو ٢٠١٨ مقابل مثيلتها لنفس الشهر من العام السابق وأهمها (أسمدة بنسبة ٣٤.٩ ٪، عجائن ومحضرات غذائية بنسبة ٠.٩ ٪، فواكه طازجة بنسبة ٥٤.٠ ٪، منتجات البان بنسبة ١٩.٠ ٪).

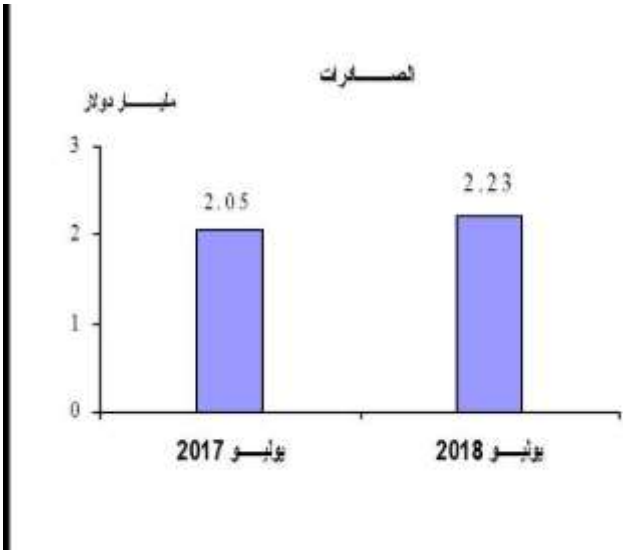

شكل (١٢) يوضح قيمه الصادرات

الواردات : إرتفعت قيمـة الواردات بنسبة ٨.٦ ٪ حيث بلغت ٦.٣٣ مليار دولار خـلال شهر يوليو ٢٠١٨ مقابل ٥.٨٤ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة واردات بعض السلع وأهمها:
(مواد أولية من حديد أو صلب بنسبة ٥٢.٢ ٪، منتجات البترول بنسبة ٧.٥٪ ،سيارات ركوب بنسبة ٧١.٨ ٪) .
بينما إنخفضت قيمة واردات بعض السلع خلال شهر يوليو ٢٠١٨ مقابل مثيلتها لنفس الشهر من العام السابق وأهـمها : (لدائن بأشكالها الأولية" بلاستيك " بنسبة ١.٣ ٪، أدوية ومحضرات صيدلة بنسبة ١٥.٨ ٪، مواد كيمياوية عضوية وغير عضوية بنسبة ٥.٦ ٪ ، ذرة بنسبـة ١٦.٩ ٪).

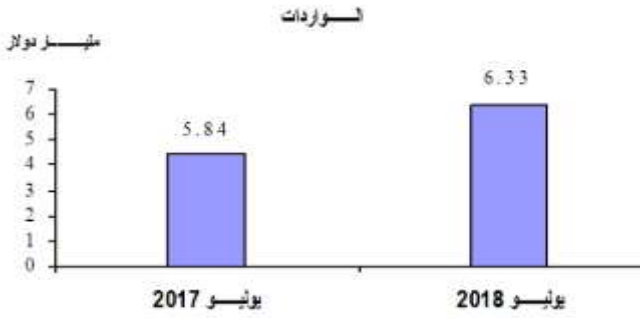

شكل (١٣)يوضح قيمه الواردات

ووفقاً لبيانات رسميه صادره عن جهاز الأحصاء :

١- بلغ حجم التجارة الخارجية لمصر" صادرات وواردات" فى النصف الأول من العام الجارى ٥١.٨٥٦ مليار دولار بزيادة ٦.٧٤٤ مليار دولار عن النصف الأول من ٢٠١٧ الذى بلغ فيه حجم التجارة الخارجية ٤٥.١١٢ مليار دولار.

٢. فى النصف الأول من ٢٠١٨ ارتفعت قيمة الصادرات لـ ١٤.٧١٦ مليار دولار بزيادة ١.٧٢٠ مليار دولار عن النصف الأول لـ ٢٠١٧.

٣. فى النصف الأول من ٢٠١٨ بلغت قيمة الواردات ٣٧.١٤٠ مليار دولار، بزيادة ٥.٠٢٤ مليار عن النصف الأول لـ ٢٠١٧ وعليه بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات نحو ٣٤.٢%. فى النصف الأول من ٢٠١٨.

٤. فى النصف الأول من ٢٠١٨ بلغت قيمة صادرات القطن ٧١.٩ مليون دولار، مقابل ٤١.٩ مليون دولار فى النصف الأول لـ ٢٠١٧، بزيادة ١٩.٢% .

حيث سجلت الصادرات المصرية ارتفاعات متتالية على مدار ٦ أشهر فى الفترة من يناير – يونيو ٢٠١٨، مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضى، لتشهد تطورات ملحوظة شهدها ملف التجارة الخارجية لمصر خلال النصف الأول من العام الجارى.

نستعرض من خلال البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مدى التطور فى ملف التجارة الخارجية لمصر خلال الفترة المذكورة من عام ٢٠١٨. بعد أن بدأت الواردات فى تحسن جيد باتجاهها نحو التراجع خلال عدد من أشهر الفترة المشار إليها من العام الحالى.

فى يناير ٢٠١٨، بلغ حجم التصدير ٢.١٥ مليار دولار، مقابل ٢.٠١ مليار دولار فى الشهر المماثل من ٢٠١٧، كما واصل التصدير ارتفاعه خلال شهر فبراير ٢٠١٨، سواء على الأساس الشهرى مقارنة بشهر يناير السابق له مباشرة، أو على الأساس السنوى مقارنة بالشهر المماثل له من العام الماضى "فبراير ٢٠١٧

كما بلغت قيمة الصادرات المصرية فى فبراير ٢٠١٨ نحو ٢.٣١ مليار دولار، مقابل ٢.٠٢ مليار دولار فى فبراير ٢٠١٧، بزيادة ٠.٢٩٠ مليار دولار، فيما بلغ حجم الزيادة على المستوى الشهرى "مقارنة بشهر يناير ٢٠١٨" ٠.١٦٠ مليار دولار، أما فى شهر مارس ٢٠١٨، سجلت قيمة الصادرات المصرية ارتفاعاً جديداً على المستويين الشهرى والسنوى أيضاً

جاء الارتفاع فى قيمة صادرات مصر خلال شهر مارس ٢٠١٨ بنحو ٠.١٦ مليار دولار على المستوى الشهرى "مقارنة بشهر فبراير السابق له"، بعد أن بلغ حجم صادراته ٢.٤٧ مليار دولار، مقابل ٢.٣١ مليار دولار فى فبراير، أما قيمة الزيادة على الأساس السنوى، مقارنة بشهر مارس ٢٠١٧ فبلغت ٠.٠٧ مليار دولار، بعد أن سجلت صادرات مارس ٢٠١٧ قيمة ٢.٤٠ مليار دولار.

وفى إبريل ٢٠١٨، بلغ حجم صادرات مصر والتى سجلت ارتفاعاً أيضاً، ٢.٢٦ مليار دولار، مقابل ٢.١٨ مليار فى إبريل ٢٠١٧، مواصلة ارتفاعها خلال شهر مايو

٢٠١٨، سواء على المستوى الشهرى أو السنوى، حيث سجلت صادرات مصر فى مايو ٢٠١٨ نحو ٢.٤٨ مليار دولار، مقابل ٢.٤٤ مليار فى الشهر المماثل من عام ٢٠١٧ ، بينما جاء الارتفاع فى صادرات مصر خلال شهر يونيو ٢٠١٨، بنسبة ٧.٨ % تقريباً عن الشهر المماثل له من عام ٢٠١٧، حيث بلغ حجم الصادرات فى يونيو الماضى ٢.١ مليار دولار، مقابل ١.٩٥ مليار دولار فى يونيو ٢٠١٧، بزيادة بلغت قيمتها ٠.١٥ مليار دولار.

على المستوى الشهرى، بدأت واردات مصر فى الاتجاه للتراجع منذ الشهر الأول من العام الجارى وحتى شهر يونيو منه باستثناء شهرى مارس ومايو، فعلى الرغم من ارتفاع قيمة الواردات المصرية خلال النصف الأول من العام الجارى، على الأساس السنوى، مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضى، إلا أن وتيرة الارتفاع تابطئت، مقارنة بالفترات والسنوات الماضية.
ولم يتمثل التراجع فى حجم الواردات المصرية على المستوى الشهرى، فى انخفاض قيمة الاستيراد خلال شهر ما عن الشهر السابق له فقط، بل فى زيادة هذه القيمة للتراجع على مدار الفترة من يناير – يونيو ٢٠١٨، بمعنى، انه فى يناير ٢٠١٨ بلغ حجم واردات مصر ٥.٧٧ مليار دولار، منخفضة فى فبراير التالى له إلى ٥.٥٩ مليار دولار بتراجع بلغت قيمته ٠.١٨ مليار دولار.

و فى مارس ٢٠١٨، ارتفعت واردات مصر إلى ٥.٨٧ مليار دولار، لتعاود الانخفاض مرة أخرى فى إبريل التالى له، مسجلة ٥.٥٨ مليار دولار، بتراجع ٠.٢٩ مليار دولار عن شهر مارس ٢٠١٨، وبمقارنة قيمة التراجع التى سجلتها واردات مصر فى فبراير ٢٠١٨ والتى بلغت "٠.١٨ مليار دولار" كما هو مذكور عالياً، بقيمة التراجع فى إبريل "٠.٢٩ مليار دولار"، يتبين أن حجم التراجع فى الواردات المصرية يزيد من فترة لأخرى ويحقق تحسن ملحوظ.

بلغت قيمة الواردات المصرية فى شهر مايو ٢٠١٨ نحو ٦.٣٢ مليار دولار، وهو أكثر الأشهر من حيث قيمة الاستيراد على مدار الفترة المشار إليها من العام الجارى

"يناير – يونيو ٢٠١٨"، ولكن بالرغم من ارتفاع الواردات المصرية فى مايو ٢٠١٨ وتسجيلها لأعلى قيمة واردات منذ بداية العام وحتى إلا أن حجم التراجع الذى حدث فى قيمة الاستيراد خلال شهر مايو، عوض جزء من الارتفاع فى شهر مايو.

وطبقاً للبيانات الإحصائية، بلغت واردات مصر خلال شهر يونيو ٢٠١٨ نحو ٥.٧٢ مليار دولار، بتراجع بلغت قيمته ٠.٦ مليار دولار "٦٠٠ مليون دولار"، بنسبة انخفاض قدرها حوالى ٩.٥%، وهى أعلى قيمة تراجع حققتها الواردات المصرية على مدار الفترة من يناير – يونيو ٢٠١٨

النتائج:

١ـ تتمحور أهميه سعر الصرف بربط الأقتصاد المحلي بالأقتصاد العالمي ، لأن سعر الصرف يمثل سعر تبادل عمله بعمله أخري في وقت محدد ، كما أن سعر الصرف ينعكس أثاره علي المركز الدولي التجاري مع العالم الخارجي من خلال الصادرات والواردات .

٢ـ شهد الأقتصاد المصري خلال المراحل الزمنيه المختلفه تنوع في أنظمه الصرف، بدأت بسعر صرف ثابت ثم أسعار صرف متعدده ومختلفه لعده أسباب منها تعرض الأقتصاد المصري لعديد من التحديات السياسيه والأقتصاديه علي المستوي المحلي والأقليمي والعالمي ، حيث أن التطورات الأخيره المتمثله بالأوضاع السياسيه غير مستقره انخفاض الاحتياطي النقدي الاجنبي لدى البنك المركزي ، قلة الاستثمارات الاجنبية داخل البلد ، انخفاض التداول بالنقد الاجنبي داخل البلد والناتج عن قلة وجود السياح الاجانب او قلة انتاج النفط والغاز الذي يباع عالميا

٣ـ أن الوضع الذي عاشته مصر في هذه الفتره جعلت من الأقتصاد المصري أختلالات هيكليه نتيجه للأزمات المستمره مما أدي إلي أرتفاع قيمه الصادرات وقله الواردات مما أدي إلي أنخفاض قيمه العمله محلياً وخارجياً .

٤ـ كما تبين من أن تقلبات سعر الصرف تمثل نسبه كبيره من التغيرات في قيمه الصادرات والواردات مما يؤثر علي الميزان التجاري .

٥ـ ولوحظ أيضاً الإيرادات النفطيه مهمه بشكل كبير ، مما يجعل البنك المركزي يعمل علي زياده مبيعاته للدولار في ظل أرتفاع الطلب علي الدولار، وهذا عكس ماحدث فأنخفاض الايرادات النفطيه أثر سلبياً علي الأحتياجات الأجنبيه في مصر .
٦ـ أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر بصوره كبيره بصفه عامه علي الصادرات والواردات والمستوي العام للأسعار في الفتره (٢٠١٥ :٢٠١٩)

٧ـ وجود علاقه معنويه ذات داله أحصائيه بين تقلبات سعر صرف الجنيه المصري وقيمه الصادرات والوردات

التوصيات :

١ـ تفعيل نظام صرف أكثر ملائمه للأقتصاد المصري بما يتناسب مع ظروف الأقتصاد وماهو متوفر من موارد .

٢ـ وضع نسبه محدده من حجم التحويلات الخارجيه إلا للضروره القصوي ، لتلبيه متطلبات من خلال الحد من الأستيرادات التي تعد عنصر تسريب للعمله الأجنبيه للخارج .

٣ـ أتباع سياسات جمركيه إيجابيه تهدف إلي تقليل الأستيرادات الغير ضروريه .

٤ـ العمل علي ربط الجنيه المصري بحقيبه من العملات وخاصه أهم الشركاء التجاريين لأن تعد هذه الوسيله وخاصة في ضوء واقع ومعطيات المرحله الحاليه .

٥ـ السعي الجاد من قبل صانعي السياسه الأقتصاديه و المسؤلين في البلد لتأسيس وتأهيل جهاز أنتاجي متطور ومنسجم ومتناسق مع مواردنا الماديه والبشريه ، مما يساعد علي منع تدفق الفائض الأقتصادي للخارج من خلال استيراد المتطلبات السلعيه

و الخدميه المتزايده والتي عجزت السوق المحليه عن توفيرها بسبب ضعف الناتج الحقيقي الغير نفطي .

٦ـ توفير سبل تمويل المشاريع الأنتاجيه الأستراتيجيه القادره علي النهوض بالقطاعات الأنتاجيه للبلد مما يحقق زياده قيمه الصادرات .

٧ـ تدعيم الهيئات والقطاعات السلعيه بكافه الوسائل مما يؤدي إلي زياده مساهمتها في تنميه الأقتصاد وتنوع مصادر الدخل القومي وبالتالي يقل الطلب علي إستيراد بسبب زيادة الأنتاج المحلي و تسهيل تصدير الفائض إلي الأسواق الخارجيه .

٨ـ تفعيل سياسه الأعفاءات والرسوم والضريبه الجمركيه لتحفيز الأستثمار في المجالات التي يفتقر إليها الأقتصاد الوطني في القطاع الزراعي والصناعي والاعتماد قدر الأمكان علي الموارد المحليه في عملية التنميه الإقتصاديه لتحفيز الأستثمار .

٩ـ توفير الحمايه وتدعيم القطاعات الأنتاجيه في مصر بهدف تقليل الأعتماد علي الخارج في إشباع الطلب المحلي .

١٠ـ تشجيع القطاعات الأخري (الزراعي والصناعي) وأعطاء التسهيلات اللازمه بالنسبه لهذه القطاعات لدعم العمله الأجنبيه .

المراجع :

ـ عبد الحميد صديق عبد البر (٢٠٠٧)."أقتصاديات النقود والبنوك وأسواق رأس المال الدولي ، شركه ناس للطباعه ، مصر ، ص ١٦٣.

ـ عبد المجيد قدي (٢٠٠٣/٢٠٠٤)."المدخل إلي السياسات الأقتصاديه الكليه ، ط٢ ،ديوان المطبوعات الجامعيه ، الجزائر ص١٣٤-١٣٥ .

ـ عصام عبد الوهاب بوب، كمال الدين محمد عثمان (٢٠١٥) ."أثر سعر صرف العملات الأجنبيه علي معدل الأدخار في السودان ، مجله السودان ، مركز السودان للبحوث والدرسات الأستراتيجيه، العدد ٥ ، المجلد ٥ ، ص٤ .

ـ الطاهر لطرش (٢٠٠٥)."تقنيات البنوك " ديوان المطبوعات الجامعيه ، الجزائر .

ـ سمير فخري نعمه (٢٠١١) ."العلاقه التبادليه بين سعر الصرف وسعر الفائده وأنعكاسها علي ميزان المدفوعات ، ط١ ،اليازوري للطباعه والنشر ،عمان ،ص١٧.

ـ محمود حميدات(١٩٩٦) ." مدخل للتحليل النقدي " ديوان م ج ، الجزائر .

ـ هوشيار معروف (٢٠١٣) ."تحليل الأقتصاد الكلي " ، دار حرين للنشر والتوزيع ، ص ٢٨٢

الدراسات الأجنبيه

-Dominick Salvatore (2013) .International Economics .printed by R.R Donnelley -Jc . Eleventh Edition .for dham university .p507.